AL ATSAR : Jurnal Ilmu Hadits
Volume 2 Nomor Oktober 2024
Email Jurnal : al.atsar.ejornal@gmail.com
Website Jurnal : ejournal.stdiis.ac.id/index.php/Al-Atsar

المسائل الحديثية الخلافية في مقدمة الأربعين النووية

Nandang Husni Azizi
Ilmu Hadits
Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember
nandanghusni@gmail.com

Emha Hasan Ayatullah
Ilmu Hadits
Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember
ayatullohemha@gmail.com

Muhammad Syarifudin
Ilmu Hadits
Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember
syarifudin.samari92@gmail.com

ABSTRACT

One of the most important elements in authored works is the inclusion of Muqoddimah or introduction. These introductions explain the reason for composing the book, the conditions adhered to by the author, the methodology followed in organizing the book's content, and the sources upon which the author relied. As the saying goes, "Hidden treasures lie within corners." Among the hadith compilations where the author gave considerable attention to the introduction is Al-Arbaʿīn fī Mabānī al-Islām wa Qawāʿid al-Aḥkām, widely known as Al-Arbaʿīn al-Nawawiyyah. Despite this, the introduction has received little attention from the commentators of the book, who have largely neglected its unique issues and significant benefits. In some editions of the book, the introduction is even omitted. This situation, concerning a book of such great value to both the general public and scholars, specially as it serves as a cornerstone for anyone seeking to begin their understanding of Islamic jurisprudence, motivated the researcher to examine the disputed hadith-related issues that Imam Nawawi hinted at in his introduction but were largely overlooked by many commentators. To address this issue, the researcher employed a qualitative, objective methodology by focusing on specific topics and analyzing them. The researcher utilized a library-based research approach, relying on documented books,

academic studies, articles, and other scholarly works related to the subject. The findings of the research revealed three key issues: The debate over whether Prophetic Hadith is among the Jawāmi‘ al-Kalim; The dispute regarding the authenticity and ruling of the Hadith: "Whoever preserves for my Ummah forty Hadiths..."; The ruling on acting upon weak Hadiths in virtuous deeds (Faḍā’il al-A‘māl).

***Keywords**: Khilafiyah Problems, Hadith, Muqoddimah, al-Arba'in al-Nawawiyyah.*

ملخص البحث

إن من أهم محتويات المصنفات هو ذكر المقدمات، ففيها بيان سبب تأليف الكتاب، وشرط المؤلف الذي التزم به، والمنهج المتبع في ترتيب مادة الكتاب، وذكر المصادر التي اعتمد عليها المؤلف، فهي كما يقال إن في الزوايا خبايا. ومن المصنفات الحديثية التي اعتنى مصنفها بذكر المقدمة هو كتاب الأربعين في مباني الإسلام وقواعد الأحكام المعروف شهرة بالأربعين النووية. ومع ذلك قل من يعتني بهذه المقدمة من شراح هذا الكتاب، مبينا عزة مسائلها، وجلالة فوائدها، بل ربما أُهمل ذكرها في بعض طبعات الكتاب. فهذه الحال التي تعرضت للكتاب مع عظم قدره عند العامة والخاصة، حيث إنه يعد عمدة لمن أراد أن يبدأ التفقه في الدين، قد دفعت الباحث إلى الاطلاع على المسائل الحديثية الخلافية التي لمحها النووي في مقدمة كتابه وأهمل بيانها عند كثير من الشراح.

ولحل تلك المسألة استخدم الباحث المنهج الكيفي الموضوعي وذلك بالسير على الموضوعات المعينة ثم تحليلها، كما الباحث سلك نوع البحث المكتبي حيث إن المراجع المعتمدة التي يتم بها البحث هي الكتب المدونة، والبحوث العلمية، والمقالات، وغيرها من الرسائل العلمية المتعلقة بالموضوع.

ونتائج البحث الذي توصل إليها هي ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: الخلاف في كون الحديث النبوي من جوامع الكلم، والمسألة الثانية: الخلاف في حكم حديث "من حفظ على أمتي أربعين حديثا..."، والمسألة الثالثة: في حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال.

مفاتيح الكلمات: مسائل، حديثية، خلافية، مقدمة، الأربعين .

أ. مقدمة

الحمد لله الذي جعل علم الحديث من أشرف العلوم، ونضر وجوه من تعلمه وعلمه في الدنيا وفي يوم معلوم، وأشهد ألا إله إلا الله الكريم المنان، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أفضل من حقق الإحسان. اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد. اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد.

أما بعد.

فإن من أهم محتويات المصنفات هو ذكر المقدمات، فهي للبيت بمنزلة الباب، منها يدخل القارئ في الكتاب، هي مفتاح الكنوز المكنونة، وسلاح يحل عقد الرموز المضمونة، فمن لم يذكرها من المصنفين فقد تركوا لمن بعدهم تساؤلات، ومن أهملها عند قراءة كتاب فقد فاتته تنبيهات وإرشادات، وكيف لا، ففيها بيان سبب تأليف الكتاب، وفيها بيان شرط المؤلف الذي التزم به، وفيها بيان المنهج المتبع في ترتيب مادة الكتاب، وفيها ذكر المصادر التي اعتمد عليها المؤلف، فهي كما يقال إن في الزوايا خبايا[143].

وكذا المصنفات في علم الحديث فإنها عنيت بذكر المقدمات، بل كان من أقدم كتاب ذكرت فيه مقدمة الكتاب هو كتاب صحيح مسلم، وقد ذكر الشيخ مشهور حسن سلمان أن مقدمة صحيح مسلم هو من أوائل المقدمات العلمية المنهجية، وهذه الميزة لمسلم ينفرد بها عن غيره من أصحاب الكتب الستة بل من أصحاب الكتب الحديثية في القرن الثالث[144]، ثم تبع مسلما في ذكر المقدمة المصنفون من علماء الحديث في القرن الرابع، كابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرك.

[143] بشار بكور، "مقدمات الكتب: من خبئ فوائدها ومكنون نفائسها"، *مجلة مجمع اللغة العربية*، المجلد ٨٧، الجزء ٣، (٢٠١٢)، ص ٨٦٧.

[144] مشهور حسن سلمان، *الإمام مسلم بن الحجاج، صاحب المسند صحيح وبعضه*، (دمشق: دار القلم، ١٩٩٤)، ١٤٨.

ومن المصنفات الحديثية التي اعتنى مصنفها بذكر المقدمة هو كتاب الأربعين في مباني الإسلام وقواعد الأحكام المعروف شهرة بالأربعين النووية، وقد احتوت هذه المقدمة على أمور مهمة، منها تسمية الكتاب، وسبب التأليف، ومنهجه فيه، وشرطه فيه، كما أن النووي رحمه الله تعالى قد لمح مباحث علمية مما تمس إليه الحاجة، كآداب التصنيف، والإشارة إلى بيان أن جوامع الكلم من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم، وتنصيصه على حكم حديث من حفظ على أمتي أربعين حديثا، والإشارة إلى نشأة نوع من المصنفات الحديثية وهي ما سميت بالأربعينيات، وذكر مسألة العمل بالحديث الضعيف، وغير ذلك من المباحث العلمية المهمة، خاصة مما له تعلق بعلم الحديث، ومع ذلك قل من يعتني بهذه المقدمة من شراح هذا الكتاب، مبينا عزة مسائلها، ونفاسة فوائدها، بل ربما أُهمل ذكرها في بعض طبعات الكتاب.

نعم وجدت بعض البحوث العلمية والمقالات التي تتكلم عن كتاب الأربعين النووية عموما كتخريج ودراسة أحاديث الأربعين النووية وشرحها كتبها يس علي عبد الرحمن صالح، والمعاني التربوية في الأربعين النووية كتبها محمد عمر دولة، ومُشكِل إعراب أحاديث الأربعين النووية وتصريفها كتبها مؤمن بن صبري غنام، أو تتكلم في الكتب التي جمعت أربعين حديثا، ك إسهامات علماء الغرب الإسلامي في التصنيف في الحديث النبوي الشريف، الأربعينات الحديثية نموذجا كتبها أمين بن أحمد انقيرة، والأربعينات الحديثية كتبها زياد عبد الوهاب أوزون، وغيرها، إلا أن هذه الدراسات لم تتطرق إلى جانب مقدمة الكتاب على الوجه الأدق.

فهذه الحال التي تعرضت للكتاب مع جلالة قدره عند العامة والخاصة، حيث إنه يعد عمدة لمن أراد أن يبدأ التفقه في الدين، قد دفعت الباحث إلى الاطلاع على المباحث الحديثية الخلافية التي لمحها النووي رحمه الله تعالى في مقدمة كتابه وأهمل بيانها عند كثير من الشراح، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجه الكريم، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ب. منهج البحث

هذه المقالة سلك نوعها على الكيفي لا الكمي، وهي من البحوث المكتبية حيث اعتمدت في جمع المعلومات على الكتب المكتبية والمصادر المتعلقة بالموضوع، كما أن التاحث استخدم المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات، فحاول على

وصف البيانات من مصادرها الرئيسة والثنائية، وذلك بالرجوع إلى شروحات الأربعين النووية التي تبين مقدمة المصنف، ومن ثم قام بتحليلها.

ج. نتائج البحث وموضوعاته

1. **التعريف بالمقدمة**

المقدمة في اللغة لها ثلاثة معان:

المعنى الأول: مقدِّمة الْجَيْش وأوله الَّذِينَ يَتَقَدَّمُونَ الْجَيْشِ.

قال أبو منصور الأزهري رحمه الله: مقدِّمة الْجَيْش بِكَسْر الدَّال: الذين يتقدَّمون الْجَيْش[145]. وقال ابن فارس رحمه الله: الْقَافُ وَالدَّالُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى سَبْقٍ وَرَعْفٍ، وَمُقَدِّمَةُ الْجَيْشِ: أَوَّلُهُ[146]. وقال ابن منظور رحمه الله: ومُقدِّمة الْجَيْشِ: هِيَ مَنْ قَدَّم بِمَعْنَى تَقدَّم، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: المُقدِّمة والنَّتيجة[147]. وقال الفيومي رحمه الله: وَتَقَدَّمْتَ الْقَوْمَ سَبَقْتُهُمْ وَمِنْهُ مُقَدِّمَةُ الْجَيْشِ لِلَّذِينَ يَتَقَدَّمُونَ بِالتَّثْقِيلِ اسْمُ فَاعِلٍ وَمُقَدِّمَةُ الْكِتَابِ مِثْلُهُ[148].

والمعنى الثاني: الناصية.

قَالَ اللَّيْث: المقدِّمة: الناصية[149].

والمعنى الثالث: ما استقبل الإنسان من الجبْهة والجبين.

قال أبو منصور الأزهري رحمه الله: والمقدِّمة: مَا استقبلك من الجبْهة والجبين[150].

---

[145] محمد بن أحمد بن الأزهري، *تهذيب اللغة*، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١)، ج ٩، ص ٥٧.

[146] أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، *معجم مقاييس اللغة*، (دار الفكر ، ١٩٧٩)، ج١٢، ص ٤٦٨.

[147] ابن منظور الأنصاري، *لسان العرب*، (بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ)، ج٥، ص ٦٥.

[148] أحمد بن محمد بن علي الفيومي، *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير*، (بيروت: المكتبة العلمية)، ج٢، ص ٤٩٢.

[149] الأزهري، *تهذيب اللغة*، ج ٩، ص ٥٧.

[150] المصدر السابق.

فالمقدمة لغة تشتمل على هذه المعاني الثلاثة (الأولية، والناصية، وقبالة الإنسان).

وأما في الاصطلاح فتطلق المقدمة على ثلاث إطلاقات أيضا:

فتطلق تارة على ما يتوقف عليه الأبحاث الآتية، وتارة ثانية على قضية جعلت جزء القياس، وتارة ثالثة على ما يتوقف عليه صحة الدليل[151].

وقد تضاف كلمة المقدمة إلى كلمة أخرى كمقدمة الكتاب: وهي ما يذكر فيه قبل الشروع في المقصود لارتباطها، وكمقدمة العلم: وهي ما يتوقف عليه الشروع[152].

والمعنى المراد للمقدمة في هذا المحل هو معناه في الاصطلاح تركيبا إضافيا (مقدمة الكتاب). فقولنا مقدمة الأربعين النووية هي ما يذكره النووي رحمه الله في كتابه الأربعين النووية قبل الشروع في المقصود.

2. **التعريف بالأربعين النووية**

أ) **التعريف بالمصنِّف[153].**

ويتكون من ستة مقاصد:

المقصد الأول: ذكر نسبه:

[151] علي بن محمد الجرجاني ،*كتاب التعريفات*، (بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٩٨٣)، ص ٢٢٥.

[152] المصدر السابق.

[153] علي بن إبراهيم، أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار، *تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين*، (عمان: الدار الأثرية، ٢٠٠٧)، ص ٣٩-١٦٦، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣)، ج، ١٥، ص ٣٢٤-٣٣٢، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، *طبقات الشافعية الكبرى*، (هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣ه)، ج، ٨، ص ٣٩٥-٤٠٠، أبو بكر بن أحمد الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة، *طبقات الشافعية الكبرى*، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧ه)، ج، ٢، ص ١٥٣-١٥٧.

هو الشَّيْخ الإِمَام الْعَلامَة محيي الدّين أَبُو زَكَرِيَّا يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حُسَيْن بن حزَام ابْن مُحَمَّد ابن جُمُعَة النَّوَوِيّ الحافظ الفقيه الشّافعيّ الزّاهد، والنووي نسبة إلى نوى، وهي بحذف الألف بين الواوين على الأصل، ويجوز كتبها بالألف على العادة.

المقصد الثاني: تاريخ مولده:

ولد النَّوَوِيّ فِي العشر الأوسط من الْمحرم سنة إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وسِتمِائَة بنوى.

المقصد الثالث: جمهرة شيوخه:

تلقى رحمه الله علومه عن جماعة من العلماء:

كأبي إبراهيم إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربي ثم المقدسي في الفقه.

وأبي محمد عبد الرحمن بن نوح بن محمد بن إبراهيم ابن موسى المقدسي ثم الدمشقي في الفقه.

وأبي حفص عمر بن أسعد بن أبي غالب الرَّبَعي -بفتح الراء والباء- الأربلي في الفقه.

وأبي الفتح عمر بن بُنْدار بن عمر بن علي بن محمد التفليسي الشافعي في أصول الفقه.

وفخر الدين المالكي في اللغة والنحو.

وأبي العباس أحمد بن سالم المصري النحوي اللغوي التصريفي في اللغة والنحو.

وأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجيَّاني في اللغة والنحو.

وأبي إسحاق إبراهيم بن عيسى المرادي الأندلسي الشافعي في فقه الحديث وأسماء رجاله وما يتعلق به.

وأبي البقاء خالد بن يوسف بن سعد النابلسي الحافظ وأسماء رجاله وما يتعلق به.

المقصد الرابع: جمهرة تلاميذه:

أخذ عنه رحمه الله جم غفير من الطلبة، منهم جماعة من العلماء:

كالقاضي صدر الدين سليمان الجعفري خطيب داريا، والشيخ شهاب الدّين أَحْمَد بْن جعوان، والشيخ علاء الدّين عليّ بْن العطّار، وأمين الدين سالم بن أبي الدُرّ، والقاضي شهاب الدّين الإربِديّ. وروى عَنْهُ ابن العطّار، والمِزّيّ، وابن أبي الفتح، وجماعة كثيرة.

المقصد الخامس: ثبت مصنفاته:

ترك رحمه الله من بعده إرثا عظيما من المصنفات: منها المنهاج في شرح صحيح مسلم، والمبهمات، ورياض الصالحين، والأذكار، وكتاب الأربعين، والتيسير في مختصر الإرشاد في علوم الحديث، والإيضاح في المناسك، والتبيان في آداب حملة القرآن، ومسألة الغنيمة، والقيام، وكتاب الفتاوى، والروضة في مختصر شرح الرافعي، والمجموع في شرح المهذب وغيرها كثيرة.

المقصد السادس: تاريخ وفاته:

توفي رحمه الله ليلة الأربعاء، الثلث الأخير من الليل، رابع وعشرين رجب، سنة ست وسبعين ولست مئة بنوى، ودُفِن بها صبيحة الليلة المذكورة، وكانت وفاته عقب واقعة جرت لبعض الصالحين بأمره لزيارة القدس الشريف، والخليل -عليه أفضل الصلاة والسلام -، فامتثل الأمر، وتوفي عقبها.

ب) **التعريف بالمصنَّف**

ويتكون من ستة مقاصد أيضا:

المقصد الأول: تحقيق عنوانه:

لهذا الكتاب تسميتان إحداهما تسمية مشهورة، والأخرى تسمية أصلية، فقد اشتهر هذا الكتاب باسم الأربعين النووية، وسبب شهرته بذلك لأمرين أحدهما ذكرُ العلماء هذا الكتاب بهذا الاسم في كتبهم، والآخر تسمية

الشراح به لهذا الكتاب. وأما التسمية التي سمى بها المصنف كتابه: فهي الأربعون في مباني الإسلام وقواعد الأحكام كما هو مكتوب في عنوان الكتاب عند النسخ التي قرئت عليه.

المقصد الثاني: إثبات نسبته إليه:

هذا الكتاب صحيح النسبة إلى المصنف رحمه الله، ويدل على ذلك دليلان اثنان:

أحدهما: شهرة نسبته إليه.

وثانيهما: عدم ادعاء أحد سواه أنه تصنيف له أو لغيره.

المقصد الثالث: بيان موضوعه:

هو في جمع أربعين حديثا من أهم المهمات المشتملة على جميع أبواب الدين وأن يكون كل حديث منها قاعدة عظيمة من قواعد الدين، كما صرح بذلك المصنف في مقدمة كتابه[154].

المقصد الرابع: ذكر رتبته[155]:

إن هذا الكتاب لا يعرف قدره إلا من أوغل في العلم، وقد أوصى العلماء بهذا الكتاب في بداية أمر طالب العلم، ونصحوه بحفظه وتفهمه قبل أن ينتقل إلى ما فوقه، وذلك لأن الأحاديث الموجودة فيه أعظم، والإنسان لا يدري مهما بلغت قوته هل يتيسر له الاستمرار في العلم أم لا، فلو حفظ الأربعين النووية بإتقان فإنه أفضل من أن يحفظ مدتها قدرا من بلوغ المرام ثم ينقطع لصارف صرفه، لأنه إذا حفظ الأربعين النووية حفظ أصول

[154] أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، *الأربعون النووية*، (بيروت: دار المنهاج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ٤٣.

[155] ذكر هذه الرتبة الشيخ صالح العصيمي في شرحه لهذا الكتاب ضمن برنامج أساس العلم سنة ١٤٣٩هـ وقد تم الوصول إلى هذا الرابط(https://www.youtube.com/watch?v=wS8xOMK8cDQ) ٠٣-٠٧-٢٠٢٤ الساعة ٠٦:٠٤..

الإسلام في أحاديث النبي عليه الصلاه والسلام، لكن إذا حفظ الطهارة والصلاة من بلوغ المرام حفظ فقط بابين من أبواب الإسلام في الأحاديث.

ولجلالة هذه الأحاديث ذكر عبد الرحمن الثعالبي أحد علماء الجزائر في القرن التاسع، أنه لما لقي ابن مرزوق الحفيد وكان عالما شهيرا له شرح عمدة الأحكام وصحيح البخاري، كان يقرأ عليه الأربعين النووية، فاذا قرأ عليه الحديث منها بكى وعظم بكاؤه، لأنه يعرف قدر ما في هذا الحديث من العلم، فيعظم في قلبه مرتبة هذا الحديث.

وإن من نعم الله سبحانه وتعالى أن أوصل إلينا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم هذه الأحاديث الموجودة في هذا الكتاب، وأن الابتداء بحفظها أنفع في عبودية الانسان لربه، لأن مقصود حفظ العلم هو تحقيق عبودية الله عز وجل، والعلم لا يكابر، فليس فوق العلم كبير وصغير، بل العلم له طريقة لابد أن تؤخذ به.

المقصد الخامس: توضيح منهجه:

ابتدأ المصنف كتابه بالبسملة، وثنى بالحمدلة، وثلث بالشهادة لله بالتوحيد ولمحمد صلى الله عليه وسلم بالعبودية والرسالة، ثم أتبعه بالصلاة والسلام عليه وعلى سائر النبيين والمرسلين، وآل كل وسائر الصالحين[156].

وقد ذكر المصنف في هذه المقدمة شرطه في كتابه، وهو ينتظم في سبعة أمور:

1) ذكر أربعين حديثا، قال رحمه الله: قد رأيت جمع أربعين أهم من هذا كله، وهي أربعون حديثاً مشتملة على جميع ذلك[157]. وقوله: "أربعون حديثا" على إرادة جبر الكسر، وإلا فإنه باعتبار عدد

[156] النووي، *الأربعون النووية*، ص ٣٦.
[157] المصدر السابق، ص ٤٣.

التراجم كان آخر ترجمة ترجم بها هو الحديث الثاني والأربعون[158]، وباعتبار عدد الأحاديث المروية فيه، فهو ثلاثة وأربعون حديثا، وذلك لأن الترجمة للحديث السابع والعشرين فيها حديثان[159].

2) أن هذه الأحاديث تشمل جميع أبواب الدين، كالعقيدة، والأحكام، والعلم، والزهد، والأخلاق، والآداب، وغير ذلك. قال رحمه الله: "ثم من العلماء من جمع الأربعين في أصول الدين، وبعضهم في الفروع، وبعضهم في الجهاد، وبعضهم في الزهد، وبعضهم في الآداب، وبعضهم في الخطب، وكلها مقاصة صالحة رضي الله تعالى عن قاصديها، قد رأيت جمع أربعين أهم من هذا كله، وهي أربعون حديثاً مشتملة على جميع ذلك"[160].

3) أن هذه الأحاديث هي أمهات الأحاديث النبوية، وأن لكل منها قاعدة عظيمة، حيث أن العلماء وصفوه بوأصاف تدل على علو منزلتها، قال رحمه الله: "وكل حديث منها قاعدة عظيمة من قواعد الدين قد وصفه العلماء بأن مدار الإسلام عليه، أو هو نصف الإسلام أو ثلثه أو نحو ذلك"[161].

4) اشتراط الصحة في أحاديث الكتاب. قال رحمه الله: "ثم ألتزم في هذه الأربعين أن تكون صحيحة"، ولا ينافي هذا ما كان حكمه حسنا، فلعله أراد بالصحة ما يشمل الحسن كما هو معروف عند بعض الحفاظ، وأما ما حكم بضعفه، فهو ما أدى إليه اجتهاده رحمه الله.

5) أن تكون الأحاديث معظمها في الصحيحين. قال رحمه الله: "ومعظمها في صحيحي البخاري ومسلم"[162]، وعدد ما اتفق عليه البخاري ومسلم اثنى عشر حديثا، وعدد ما انفرد به البخاري أربعة أحاديث، وعدد ما انفرد به مسلم ثلاثة عشر حديثا.

---

[158] المصدر السابق، ص ١١٤.
[159] المصدر السابق، ص ٨٧.
[160] المصدر السابق، ص ٤٤.
[161] المصدر السابق.
[162] النووي، *الأربعون النووية*، ص ٤٤.

6) حذف الأسانيد. قال رحمه الله: "وأذكرها محذوفة الأسانيد، ليسهل حفظها، ويعم الانتفاع بها إن شاء الله تعالى" [163].

7) إتباعها بباب في ضبط خفي ألفاظها. قال رحمه الله: "ثم أُتبعها بباب في ضبط خفي ألفاظها"[164].

المقصد السادس: العناية به:

حظي هذا الكتاب بعناية فائقة وقد بلغ عدد شروحه ما يقارب ثلاثين شرحا.

3. المسائل الحديثية الخلافية في مقدمة الأربعين النووية

المسألة الأولى: هل يوصف للحديث بكونه من جوامع الكلم؟

قال النووي رحمه الله في مقدمة الأربعين النووية: "المخصوص بجوامع الكلم"[165].

أخرج البخاري ومسلم واللفظ له من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((وَأُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ)) الحديث[166]، وقد اختلف أهل العلم في قوله "جوامع الكلم"، وما المراد بها؟ فهل هي تشمل غيرها من القرآن؟ أم أنها مخصوصة بالقرآن؟

وقد فسر جماعة من العلماء هذا الحديث بعبارات متقاربة تدل بمجموعها على أن الجامع من الكلم هو ما قل لفظه ومبناه وَعظم معناه، فيكون اللفظ قليلا والمعنى جليلا.

---

[163] المصدر السابق، ص ٤٥.

[164] المصدر السابق.

[165] النووي، *الأربعون النووية*، ص ٣٦.

[166] أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، *صحيح البخاري*، (بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ)، ج ٩، ص ٣٦، الرقم ٧٠١٣، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، *صحيح مسلم*، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٥هـ)، ج ١، ص ٣٧٢، الرقم ٥٢٣.

قال الزهري رحمه الله: "كَانَ يجمع للنَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم فِي الْكَلِمَة من الْأَشْيَاء مِمَّا يكْتب قبله فِي الْكتب، يَعْنِي فيفسرها النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم"[167].

وقال البخاري رحمه الله: بَلَغَنِي أَنَّ جَوَامِعَ الْكَلِمِ: أَنَّ اللهَ يَجْمَعُ الْأُمُورَ الْكَثِيرَةَ، الَّتِي كَانَتْ تُكْتَبُ فِي الْكُتُبِ قَبْلَهُ، فِي الْأَمْرِ الْوَاحِدِ، وَالْأَمْرَيْنِ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ[168].

وَقَالَ غَيره: المُرَاد الموجز من القَوْل مَعَ كَثْرَة الْمعَانِي[169].

وقال ابن الأثير رحمه الله: وَفِيهِ "أُوتِيتُ جَوَامِعُ الكَلِم" يَعْنِي الْقُرْآنَ، جَمَعَ اللَّهُ بلُطْفِه فِي الْأَلْفَاظِ اليَسِيرَة منْه مَعَانيَ كَثِيرة، واحِدُها جَامِعَةٌ: أَيْ كَلمة جَامِعَةٌ. وَمِنْهُ الْحَدِيثُ فِي صِفَته صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "أَنَّهُ كَانَ يَتَكَلَّم بجَوَامِعِ الكَلِم" أَيْ أَنَّهُ كَانَ كَثِير الْمعانِي قَلِيلَ الألْفاظ[170].

وهذه العبارات كلها تدل على معنى واحد كما سبق ذكره من أن الجامع من الكلم هو ما قل لفظه ومبناه وَعظم معناه.

وإذا تقرر هذا، فهل يكون هذا المعنى خاصا بالقرآن، أو أنه شامل لغيره من أحاديثه صلى الله عليه وسلم؟

قولان لأهل العلم:

---

[167] إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي، *الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة*، (الرياض: دار الراية ، ١٩٩٩)، ج ٢، ص ٣١٨.

[168] البخاري، *صحيح البخاري*، ج ٩، ص ٣٦، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، *فتح الباري بشرح صحيح البخاري*، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ)، ج ١، ص ٩٩.

[169] ابن حجر، *فتح الباري*، ج ١، ص ٩٩.

[170] مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، *النهاية في غريب الحديث والأثر*، (بيروت: المكتبة العلمية، ١٩٧٩)، ج ١، ص ٢٩٥.

أحدهما: أنه خاص بالقرآن، كما جزم به اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة[171]، وابن الأثير في النهاية عند تفسيره لحديث أبي هريرة رضي الله عنه[172]، كما أفاده ابن حجر في الفتح، ثم نسب الحافظ هذا القول لرجل لم يسمه وذكر أنه هو الراجح عند البخاري، وقد تعقبه[173].

والآخر: أنه لا يختص بالقرآن، واختاره ابن حجر في الفتح[174] والهيتمي في شرح الأربعين[175] وابن رجب في جامع العلوم والحكم[176]، وهذا القول والله أعلم أقوى لثلاثة أمور:

أولها: لقول أبي موسى رضي الله عنه، لما وصف النبي صلى الله عليه وسلم بقوله كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أُعْطِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ بِخَوَاتِمِهِ، فَقَالَ: "أَنْهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ أَسْكَرَ عَنِ الصَّلَاةِ"[177]، فعلم من هذا فهم هذا الصحابي الجليل، فقد أعد أبو موسى رضي الله عنه قوله صلى الله عليه وسلم (أَنْهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ أَسْكَرَ عَنِ الصَّلَاةِ) في جملة جوامع الكلم.

وثانيها: كثرة المصنفات في جمع ذلك عند المتقدمين والمتأخرين، كما ذكره ابن رجب[178] والهيتمي[179] رحمهما الله.

وثالثها: تصريح العلماء بكون حديث ما من جوامع الكلم، وهذا الأمر منتشر في أقوال شراح الحديث.

---

[171] أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي، *شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة*، (دار طيبة، ٢٠٠٣)، ج ٤، ص ٨٦٢.

[172] ابن الأثير، *النهاية*، ج 1، ص ٢٩٢.

[173] ابن حجر، *فتح الباري*، ج ١٣، ص ٢٤٠.

[174] المصدر السابق.

[175] أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، *الفتح المبين بشرح الأربعين*، (جدة: دار المنهاج، ٢٠٠٨)، ص ٩٣.

[176] عبد الرحمن ابن رجب، *جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم*، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧)، ص ٥٥.

[177] مسلم، *صحيح مسلم*، ج ٣، ص ١٥٨٦، الرقم ٢٠٠١.

[178] ابن رجب، *جامع العلوم*، ص ٥٦.

[179] الهيتمي، *الفتح المبين*، ص ٩٣.

وإذا تقرر هذا، فتكون جوامع الكلم التي خص بها النبي صلى الله عليه وسلم نوعين:

أحدهما: ما هو في القرآن.

والآخر: ما هو في الأحاديث النبوية. وهذا الذي قرره ابن رجب في جامع العلوم والحكم[180].

المسألة الثانية: درجة حديث "من حفظ على أمتي أربعين حديثا..." الحديث.

قال النووي رحمه الله في مقدمة الأربعين النووية: "واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف، وإن كثرت طرقه"[181].

هذا الحديث مما كثرت فيه الأنظار واختلفت فيه النظار، فمنهم من أشار إلى تصحيحه، ومنهم من نقل الاتفاق على تضعيفه، ومنهم من ضعفه وبين علله، ثم إنهم اختلفوا أيضا في التضعيف، فمنهم من قال إنه ضعيف ينجبر، ومنهم من قال إنه ضعيف شديد، ومنهم من قال إنه موضوع.

أ) **ذكر من أشار إلى تصحيح الحديث.**

قد أشار أبو طاهر السلفي رحمه الله تعالى إلى ثبوت هذا الحديث، حيث قال في مقدمة كتابه الأربعين البلدانية: "فإن نفرا من العلماء الأعلام وفقهاء الإسلام لما رأوا ورووا قول أطهر منسل وأظهر مرسل ((من حفظ على أمتي أربعين حديثا من أمر دينها بعثه الله يوم القيامة فقيها عليما)) من طريق وثقوا بها وركنوا إليها وعرفوا صحتها وعولوا عليها"[182]اهـ

[180] ابن رجب، *جامع العلوم*، ص ٥٥.

[181] النووي، *الأربعون النووية*، ص ٣٨.

[182] أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي، *الأربعون البلدانية*، (دمشق: مكتبة دار البيروتي، ١٩٩٢)، ص ٢٨.

وقد بين الْمُنْذِرِيُّ وجهة النظر عند السلفي في تصحيح هذا الحديث، فقال: "لَعَلَّ السّلَفِيَّ كَانَ يَرَى أَنَّ مُطْلَقَ الأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ إِذَا انْضَمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ أَخَذَتْ قُوَّةً"[183]، وسبقه ابن عساكر في بيان اكتساب هذه القوة من هذا الحديث، فقال: "وَلَكِن الأَحَادِيثَ الضَّعِيفَةَ إِذَا ضُمَّ بَعْضُهَا إِلَى بعض أخذت قُوَّة لَا سِيمَا مَا لَيْسَ فِيهِ إِثْبَاتُ فَرْضٍ"[184].

ب) **ذكر من نقل الاتفاق على تضعيف الحديث.**

وقد نقل الاتفاق على تضعيف هذا الحديث جماعة من العلماء، منهم ابن الملقن والبوصيري وابن حجر رحمهم الله تعالى.

قال ابن الملقن رحمه الله: "هَذَا الحَدِيث مَرْويّ من طرق عديدة بألفاظٍ متنوعة، وَاتفقَ الحفاظُ عَلَى ضعفها وَإِن تعدّدت"[185].

وقال البوصيري رحمه الله: "رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ، وَابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، بِطُرُقٍ كَثِيرَاتٍ بِرِوَايَاتٍ مُتَنَوِّعَاتٍ، وَاتَّفَقَ الْحُفَّاظُ عَلَى أَنَّهُ حَدِيثٌ ضعيف وإن كثرت طرقه"[186].

وقال ابن حجر رحمه الله: "فَاتِّفَاقُ هَؤُلاءِ الأَئِمَّةِ عَلَى تَضْعِيفِهِ أَوْلَى مِنْ إِشَارَةِ السَّلَفِيِّ إِلَى صِحَّتِهِ"[187].

---

[183] ابن حجر، *الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع*، ص ٧٠.

[184] أبو القاسم علي ابن عساكر، *أربعون حديثا لأربعين شيخا من أربعين بلدة*، (القاهرة: مكتلة القرآن، ١٤٣١)، ص ٢٥.

[185] أبو حفص عمر بن علي ابن الملقن الشافعي المصري، *البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير*، (الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ج٧، ص ٢٧٨.

[186] أبو العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري الكناني الشافعي، *إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة*، (الرياض: دار الوطن للنشر، ١٩٩٩)، ج١، ص ٢٠٩.

[187] أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، *الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع*، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧)، ص ٧٠.

ج) ذكر من ضعَّف الحديث

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ رحمه الله: "وَكُلُّهَا ضِعَافٌ، وَلَا يَثْبُتُ مِنْهَا شَيْءٌ"[188].

وقال ابن السكن رحمه الله: " وَلَيْسَ يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وَجْهٍ ثَابِتٍ"[189].

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ رحمه الله: "هَذَا مَتْنٌ مَشْهُورٌ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ، وَلَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ"[190]. وقال: "رُوِيَ بِأَسَانِيدَ وَاهِيَةٍ"[191].

وَقَالَ ابْنُ عَسَاكِرَ رحمه الله: "بأسانيد فِيهَا كُلَّهَا مَقَالٌ لَيْسَ فِيهَا ولا فى مَا تقدمها للتصحيح مجَال"[192].

وقال ابن الجوزي رحمه الله: "هَذَا حَدِيثٌ لا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[193].

وقال النووي رحمه الله: "وطرقُه كلُها ضعيفة وليس هو بثابت"[194].

وقال المنذري رحمه الله: "وَلَيْسَ فِي جَمِيع طرقه مَا يقوى وَتقوم بِهِ الحُجَّة، وَلَا يَخْلوُ طَرِيق من طرقه أَن يكون فِيهَا مَجْهُول أَو مَعْرُوف مَشْهُور بالضعف"[195].

---

[188] أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، *العلل الواردة في الأحاديث النبوية*، (الرياض: دار الطيبة، ١٩٨٠)، ج ٦، ص ٣٣.

[189] أبو عمر يوسف بن عبد البر، *جامع بيان العلم وفضله*، (الرياض: دار ابن الجوزي، ١٩٩٤)، ج ١، ص ١٩٨.

[190] أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، *شعب الإيمان*، (الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٣)، ج ٣، ص ٢٤٠.

[191] أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، *الأربعون الصغرى*، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٩)، ص ٢٠.

[192] ابن عساكر، *أربعون حديثا لأربعين شيخا من أربعين بلدة*، ص ٢٥.

[193] أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، *العلل المتناهية في الأحاديث الواهية*، (فيصل آباد: إدارة العلوم الأثرية، ١٩٨١)، ج١، ص ١١٩.

[194] أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، *فَتاوَى الإمامِ النَّوَوِي*، (بيروت: دَارُ البشائرِ الإسلاميَّة للطبَاعَة وَالنشرَ والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ٢٤٨.

[195] ابن الملقن، *البدر*، ج٧، ص ٢٧٨.

وقال ابن حجر رحمه الله: "لَيْسَ فِيهَا طَرِيقٌ تَسْلَمُ مِنْ عِلَّةٍ قَادِحَةٍ"[196].

ثم إن النظار قد اختلفوا في وصف هذا الضعيف إلى ثلاثة أقوال، بعد اتفاقهم على تضعيفه:

القول الأول: أن الحديث ضعيف ينجبر، فليس ضعيفا شديدا ولا موضوعا. وذهب إليه الهيتمي رحمه الله، فقال: فالصواب: أنه ضعيفٌ لا موضوعٌ. فإن قلت: سلَّمنا عدم وضعه، لكنه شديد الضعف، والحديث إذ اشتدَّ ضعفه، لا يُعمل به ولا في الفضائل، كما قاله السبكي وغيره، وحينئذٍ فكيف عمِلَ به جمعٌ من الأئمة أتعبوا أنفسهم في تخريج الأربعينيات اعتمادًا عليه؟! قلتُ: لا نسلم أنه شديد الضعف؛ لأنه الذي لا يخلو طريقٌ من طرقه عن كذَّابٍ أو متهمٍ بالكذب، وهذا ليس كذلك، كما دلَّ عليه كلام الأئمة، ولئن سلمنا ذلك، فهم لم يعتمدوا في ذلك عليه"[197].

والقول الثاني: أن الحديث ضعيف شديد إلا أن له قوة ارتقى من رتبة الضعيف الذي لا يعمل بها على كل حال، إلى رتبة الضعيف الذي يعمل به في فضائل الأعمال، وذهب إليه ابن حجر العسقلاني رحمه الله، قال: "فالضعف يَتَفَاوَتُ، فَإِذَا كَثُرَتْ طُرُقُ حَدِيثٍ رجح على حَدِيث فَرد، فكون الضعْف الَّذِي ضَعْفُهُ نَاشِئٌ عَنْ سُوءِ حِفْظِ رُوَاتِهِ إِذَا كَثُرَتْ طُرُقُهُ ارْتَقَى إِلَى مَرْتَبَةِ الْحَسَنِ، وَالَّذِي ضَعْفُهُ نَاشِئٌ عَنْ تُهْمَةٍ أَوْ جَهَالَةٍ إِذَا كَثُرَتْ طُرُقُهُ ارْتَقَى عَن مرتبَة الْمَرْدُود الْمُنكر الَّذِي لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ بِحَالٍ، إِلَى رُتْبَةِ الضَّعِيفِ الَّذِي يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ فِي فَضَائِلِ الأَعْمَالِ"[198].

[196] أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، *التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير*، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤)، ج٣، ص ٢٠٨.

[197] الهيتمي، *الفتح المبين*، ص ١٠٦.

[198] ابن حجر، *الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع*، ص ٧٠.

القول الثالث: أن الحديث موضوع، وذهب إليه الشيخ الألباني رحمه الله، قال: "والحق: أن الحديث عندي موضوع، وإن اشتهر عند العلماء، وعملوا من أجله كتب "الأربعين"، ولو كان صحيحاً؛ لما قيض الله لروايته والتفرد به تلك الكثرة من الكذابين والوضاعين"[199].

والخلاصة من بيان درجة حديث ((من حفظ على أمتي أربعين حديثا...)) أنه موضوع والله أعلم، وذلك لخمس قرائن:

الأولى: نقل الاتفاق على تضعيفه.

والثانية: عدم ذكره في أمهات الكتب الحديثية كالستة والمسانيد.

والثالثة: وروده في كتب العلل.

والرابعة: شدة ضعفه.

والخامسة: اختلاف ألفاظه[200].

المسألة الثالثة: حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال.

قال النووي رحمه الله: "وقد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال"[201].

[199] أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، *سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة*، (الرياض: دار المعارف، ١٩٩٢)، ج١٠، ص ١٠٤.

[200] ذكر هتين القرينتين الأخيرتين الشيخ الألباني رحمه الله تعالى، أنظر: المصدر السابق.

[201] النووي، *الأربعون النووية*، ص ٤٢-٤٣.

وقد اعترض على هذا الكلام الشيخ عبد الكريم الخضير، فقال: "ما ذكره النووي وتبعه ملا علي القاري من الاتفاق على قبول الضعيف في الفضائل دون الأحكام، فيه نظر لأمرين:

أحدهما: أن غير النووي والقاري نقل الخلاف في المسألة، كالسخاوي والسيوطي وغيرهما، قال الشبرخيتي في شرح الأربعين: في ذكر الاتفاق نظر، لأن ابن العربي قال: إن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقًا. وإذا نقل عالم الإجماع، ونقل آخر النزاع، قدم ناقل النزاع، لأنه مثبت له، وناقل الإجماع: ناف للنزاع، والمثبت مقدم على النافي.

والآخر: أن النووي متساهل في نقل الإجماع"[202].

بل وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال[203]:

القول الأول: أن الحديث الضعيف يعمل به مطلقًا، أي: في الحلال والحرام، والفرض الواجب، والفضائل، والترغيب، والترهيب، وغيرها، بشرطين:

أحدهما: أن يكون ضعفه غير شديد، لأن ما كان ضعفه شديدًا، فهو متروك عند العلماء كافة.

والآخر: أن لا يوجد في الباب غيره، وأن لا يكون ثمة ما يعارضه.

وهو قول الأئمة الأربعة.

والقول الثاني: أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقًا، لا في الأحكام، ولا في غيرها من الفضائل والترغيب والترهيب.

وهو قول ابن معين والبخاري ومسلم وغيرهم.

---

[202] عبد الكريم بن عبد الله الخضير، *الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به*، (الرياض: دار المسلم للنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص ٢٩٨-٢٩٩.

[203] المصدر السابق، ص ٢٥٠-٢٨٧.

والقول الثالث: أن الحديث الضعيف لا يعمل به في الأحكام من الحلال والحرام، ويعمل به في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب.

وهو قول الثوري وابن المبارك وابن مهدي وأحمد وغيرهم.

وقد رجّح الشيخ عبد الكريم الخضير القول الثاني، وهو أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقًا، لا في الأحكام، ولا في غيرها، لأربعة أمور[204]:

أولها: لاتفاق علماء الحديث على تسمية الضعيف بالمردود.

وثانيها: لأن الضعيف لا يفيد إلا الظن المرجوح، والظن لا يغني من الحق شيئًا.

وثالثها: لما ترتب على تجويز الاحتجاج به من ترك للبحث عن الأحاديث الصحيحة، والاكتفاء بالضعيفة.

ورابعها: لما ترتب عليه من نشوء البدع والخرافات، والبعد عن المنهج الصحيح، لما تتصف به الأحاديث الضعيفة -غالبا- من أساليب التهويل والتشديد بحيث صارت مرتعا خصبا للمتصوفة، فصدتهم عن دين الله الوسط. والله أعلم.

د. الخلاصة

تلخص البحث في أن المسائل الحديثية الخلافية في المقدمة الأربعين النووية هي ثلاث:

المسألة الأولى: هل يوصف للحديث بكونه من جوامع الكلم؟ الجواب: فيها قولان لأهل العلم، والصحيح أن الحديث يوصف بكونه من جوامع الكلم، والله أعلم.

[204] المصدر السابق، ص ٣٠٣-٣٠٥.

والمسألة الثانية: في بيان درجة حديث "من حفظ على أمتي أربعين حديثا..."، فيها ثلاثة أقوال لأهل العلم، والصحيح أنه ضعيف، وفي وصفه بالتضعيف ثلاثة أقوال أيضا والصحيح أنه موضوع، والله أعلم.

والمسألة الثالثة: في حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، فيها ثلاثة أقوال لأهل العلم، والصحيح أنه لا يعمل بالحديث الضعيف مطلقا، والله أعلم.

هـ. المراجع

ابن الجوزي أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، فيصل آباد: إدارة العلوم الأثرية، ١٩٨١.
ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، بيروت: المكتبة العلمية، ١٩٧٩.
ابن العطار، علي بن إبراهيم أبو الحسن، تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين، عمان: الدار الأثرية، ٢٠٠٧.
ابن الملقن، أبو حفص عمر بن علي الشافعي المصري، البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
ابن رجب، عبد الرحمن، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧.
ابن عبد البر، أبو عمر يوسف ، جامع بيان العلم وفضله، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٩٩٤.
ابن عساكر، أبو القاسم علي، أربعون حديثا لأربعين شيخا من أربعين بلدة، القاهرة: مكتلة القرآن، ١٤٣١.
ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر ، ١٩٧٩.
ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد الأسدي الشهبي الدمشقي، طبقات الشافعية الكبرى، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ.
الأزهري، محمد بن أحمد بن، تهذيب اللغة، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١.
الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، الرياض: دار المعارف، ١٩٩٢.
الأنصاري، ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ١٤١٤.
البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه الجعفي، صحيح البخاري، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.
بكور، بشار، "مقدمات الكتب: من خبئ فوائدها ومكنون نفائسها"، *مجلة مجمع اللغة العربية*، المجلد 87، الجزء 3،
البوصيري، أبو العباس أحمد بن أبي بكر الكناني الشافعي، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، الرياض: دار الوطن للنشر، ١٩٩٩.
البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٣.

_____، أبو بكر أحمد بن الحسين، الأربعون الصغرى، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٨.

التيمي، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي، الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، الرياض: دار الراية ، ١٩٩٩.

الجرجاني، علي بن محمد، كتاب التعريفات، بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٩٨٣.

الخضير، عبد الكريم بن عبد الله، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، الرياض: دار المسلم للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الرياض: دار الطيبة، ١٩٨٠.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣.

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ.

السلفي، أبو طاهر أحمد بن محمد، الأربعون البلدانية، دمشق: مكتبة دار البيروتي، ١٩٩٢.

سلمان، مشهور حسن ، الإمام مسلم بن الحجاج، صاحب المسند صحيح وبعضه، دمشق: دار القلم، ١٩٩٤.

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر، الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧.

_____، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤.

_____، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بيروت: المكتبة العلمية.

اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، دار طيبة، ٢٠٠٣.

مسلم، أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٥هـ.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، الأربعون النووية، بيروت: دار المنهاج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

_____، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، فَتاوَى الإِمامِ النَّوَوَيِ، بيروت: دَارُ البشائرِ الإسلاميَّة للطبَاعَة وَالنشرَ والتوزيع، ١٩٩٦.

الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر، الفتح المبين بشرح الأربعين، جدة: دار المنهاج، ٢٠٠٨.